

حرب العراق ودروسها لتطوير القوات المحلية(*)

أنطوني كوردسمان(**)

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - واشنطن العاصمة.

لا يزال الشك يحيط بمستوى النجاح الذي ستحرزه الولايات المتحدة ومعها شركاؤها في التحالف في تطوير القوات العراقية. مع ذلك فإن العراق قد علمنا درساً مهماً كثيرة يحتاج صانعو السياسة والمخططون العسكريون إلى النظر فيها في مستقبل عمليات الاستقرار وبناء الدولة وصنع السلام. هذه الدروس بشأن تطوير عمليات محلية فعالة هي جانب حيوي من العمليات العسكرية وثمة حاجة لمعالجتها بهذه الصفة.

التخطيط للحرب يعني التخطيط لعمليات الاستقرار وبناء الدولة

ليس هناك درس من دروس الجهود لتطوير القوات العراقية أكثر أهمية وينطبق على مجالات أكثر من الاستراتيجية والتكتيك والتخطيط والعمليات - من درس الحاجة إلى تقدير دقيق للطبيعة الكاملة للوضع الاستراتيجي الأكبر في خوض حرب، والتصرف بحسم وشمول في كل بُعد للحرب جوهرى لتحقيق النصر. إن أي استراتيجية أو عقيدة عسكرية تركز بصورة بحتة على البعد العسكري للحرب وبخاصة في معايير القتال التقليدي، هي

(*) نشر هذا التحليل على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies) على شبكة الإنترنت في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وهذه ترجمة له. وقد حرصت المستقبل العربي على تقديمه نظراً لاحتوائه على عدد من الاستنتاجات المكثفة لجوانب عديدة من الإخفاقات التي وقعت فيها الولايات المتحدة استراتيجياً وسياسياً في حربها الحالية في العراق، وما هو متوقع من إخفاقات أخرى في مرحلة تعتبرها الإدارة الأمريكية مرحلة إعداد القوات المحلية (العراقية) لتولي مسؤولية الأمن كشرط لانسحاب القوات الأمريكية (المحرر).

(**) له مؤلفات عديدة منها: *Terrorism, Asymmetric Warfare, and Weapons of Mass Destruction: Defending the U.S. Homeland* (2002); *The Iraq War: Strategy, Tactics, and Military Lessons* (2003); *The Military Balance in the Middle East* (2004); *National Security in Saudi Arabia: Threats, Responses, and Challenges* (2005); *The Challenge of Biological Terrorism: When to Cry Wolf, What to Cry, and How to Cry It* (2005), and *Iran's Developing Military Capabilities* (2005).

فاقدة العقل إلى درجة تجعلها وصفة لإلحاق الهزيمة بالذات.

ولقد تم التعويل كثيراً على إخفاقات المخابرات في تقدير أسلحة الدمار الشامل العراقية. ولكن هذه الإخفاقات تتلاشى أهميتها عند مقارنتها مع إخفاق السياسة الأمريكية والمخططين العسكريين الأمريكيين في أن يقدروا على نحو دقيق الوضع الكلي في العراق قبل الاشتباك في الحرب، وفي المخاطرة بحدوث مقاومة إذا لم تنفذ الولايات المتحدة مزيجاً فعالاً من عمليات بناء الدولة وعمليات تحقيق الاستقرار. ولا يمكن إلقاء مسؤولية هذا الإخفاق على جماعة المخابرات.

إن وضع تقديرات استراتيجية سليمة في خوض الحرب مسؤولية عند مستوى سياسي. وفي حالة العراق كانت تلك مسؤولية الرئيس ونائب الرئيس ومستشار الأمن القومي ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة. كانت عليهم جميعاً مسؤولية الجمع بين صانعي السياسة والمخططين العسكريين وخبراء المخابرات وخبراء المناطق، لتقديم صورة دقيقة للعراق والعواقب الممكنة لغزوه. ولقد فشل كل منهم في ممارسة تلك المسؤولية. اختار صانعو السياسة الرئيسيون في الدولة أن يتصرفوا على أساس نظرة إلى العراق محدودة وعقائدية (أيديولوجية) لدرجة عالية، نظرة خطط لتعريف مفرط في التفاؤل للنجاح، ولكن ليس للمخاطر ولا للفشل. ولا يمكن لصانع سياسة مدني أو لضابط عسكري رفيع الرتبة أبداً أن يُقرر التركيز على القتال ويتجاهل البعد السياسي للحرب. ويصدق هذا بشكل خاص حينما لا يكون للحرب تأثير على البقاء الوطني وحين تكون حرباً اختيارية. إن هزيمة العدو هي دائماً وسيلة إلى غاية، ولها أيضاً معنى إذا كان بالإمكان ترجمتها إلى نجاح سياسي وإلى نتيجة استراتيجية كبرى.

لقد أخفق الرئيس ومجلس الأمن القومي ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس هيئة رؤساء الأركان وغيرهم من كبار صانعي السياسة والضباط العسكريين، في مواجهة هذه المسؤولية عند مستوى أساسي. لم يكن هناك تخطيط حقيقي لعمليات تحقيق الاستقرار. إذ لم يرد صنّاع السياسة الرئيسيون أن ينخرطوا في بناء دولة، واختاروا أن يعتقدوا أن إزاحة صدام حسين من السلطة من شأنه أن يدع الحكومة العراقية تؤدي وظائفها وتبقى على حالها. وضعت الخطط على أساس أن عناصر القوات المسلحة العراقية ستتحول إلى جانب الحلفاء أو تبقى سلبية أو تُبدي مقاومة رمزية.

لم يبذل جهد حقيقي من أجل تأمين استمرار الحكومة والاستقرار والأمن في مدن العراق الرئيسية وفي أنحاء الريف كافة. لقد استهين بعقود من التوتر الخطير الطائفي والعراقي أو تم تجاهلها. لقد تم تجاهل أفعال نظام حكم صدام حسين التي شلت التنمية الاقتصادية للعراق منذ السنوات الأولى لحرب العراق - إيران - في وقت كان تعداد سكان العراق ما بين ١٧ - ١٨ مليون نسمة فقط.

كان المفترض أن العراق بلد نفطي ثري يستطيع اقتصاده أن يستعيد عافيته سريعاً إذا لم تحترق حقول نفطه، وأن يحول نفسه إلى بنية رأسمالية حديثة خلال هذه العملية.

زاد أكبر القادة العسكريين في الدولة من تفاقم هذه المشكلات بأن خططوا لإلحاق الهزيمة التقليدية بالعدو ولخروج مبكر من العراق، وذلك بأن قاموا بمحاولة متعمدة لتجنب «المرحلة الرابعة» وعمليات تحقيق الاستقرار. وحقيقة كونهم فعلوا هذا للتقليل إلى أدنى حد من الإرهاق الواقع على وضع القوات الأمريكية و«تبديد» القوات الأمريكية على مهام ذات «أولوية منخفضة»، إنما لعبت دوراً كبيراً في خلق الظروف التي في ظلها تمكنت المقاومة من التطور والازدهار.

**لا يمكن لصانع سياسة مدني،
أو لضابط عسكري رفيع الرتبة
أن يقرّر التركيز على القتال،
ويتجاهل البعد السياسي
للحرب.**

وقد لا تكون جماعة المخابرات، وخبراء المناطق المدنيون والعسكريون قد تنبأت بالطبيعة الدقيقة للمقاومة التي تلت ذلك، إلا أنها - مع ذلك - قدمت إنذاراً في الوقت الملائم بأن هذه مخاطرة

أخفق عراقيو المنفى غالباً في تقديم صورة متوازنة أو دقيقة عنها، وأن بناء الدولة سيكون أمراً ضرورياً وبالغ الصعوبة في الوقت ذاته. لقد اختار صانعو السياسة في أعلى المراكز في الدولة أن يتجاهلوا وأن يحبطوا في الوقت نفسه تلك التحذيرات واصفين إياها بأنها «سلبية» و«مبالغ فيها»، وأن يخططوا للنجاح. وقد فعلوا ذلك وهم الذين رأوا تفكيك يوغوسلافيا والمشكلات الطائفية والعرقية في أفغانستان.

التخطيط للفشل وليس للنجاح وحده

يؤكد العراق درساً ظل ماثلاً منذ أولى الاشتباكات العسكرية للجيش الأمريكي والهزائم الدراماتيكية في معاركه الأولى مع الأمريكيين الأصليين. يتعين على الأمريكيين ليحققوا النجاح أن يخططوا للفشل كما للنجاح. ينبغي أن ترى الولايات المتحدة تطور المقاومة أو تصاعدها كمخاطرة جسيمة في أي حالة طارئة تكون فيها ممكنة، وأن تتخذ خطوات وقائية ومتواصلة لمنعها أو الحد منها.

هذا جانب جوهري في التخطيط للحرب، ولا يمكن لوزير دفاع أو وزير لأي سلاح للقوات المسلحة أو مسؤول رفيع من السياسة المدنيين، أو لرئيس هيئة رؤساء الأركان أو رئيس لأركان أحد الأسلحة أو لقائد لقيادة موحدة أو قيادة محددة، أن يلتزم له العذر للإخفاق في التخطيط والتصرف في هذا المجال. إذ تبدأ المسؤولية مباشرة عند القمة، وتتلاشى أهمية الإخفاقات عند أي مستوى آخر بالمقارنة بهذا. ولا معنى هنا لكون الفشل يمكن دائماً أن يفسر عند هذا المستوى من صنع السياسة ومن القيادة، إذ إنه لا يمكن أن يغتفر.

بل إن هذا يصدق أكثر في العراق لأن صانعي السياسة عند مستوى القمة أخفقوا في أن يدركوا أو أن يعترفوا باتساع المشكلة وهي تتطور، فكانت إخفاقاتهم - بالقدر ذاته - إخفاقات في رد الفعل كتوقع أو لتخطيط للطوارئ، والإخفاقات في تقديم تقدير دقيق أو الاستجابة للأحداث المتواصلة بدورها إخفاقات لا يمكن خلق الأعذار لها وبدرجة أشد. لم تكن هناك

الغاز ينطوي عليها مدى الانهيار الذي حدث للحكومة العراقية وقوى الأمن العراقية في غضون أيام من سقوط صدام حسين. وكان رد الفعل بطيئاً، وغير كاف، وشكّله إنكار خطورة المشكلة.

لم يتحسن هذا الوضع إلى ما بعد أكثر من سنة من سقوط نظام حكم صدام، وبعد ستة أشهر على الأقل بعد أن أصبح ظاهراً أن مقاومة خطيرة آخذة بالتطور. لم تتدفق مصادر كبرى إلى خلق قوات عراقية فعالة حتى خريف عام ٢٠٠٤. لقد سلكت محاولة العون الأمريكية لقرباية سنة ونصف السنة كما لو كانت المقاومة حقاً مجموعة صغيرة من المتشردين أو «الإرهابيين». وحتى في أواخر عام ٢٠٠٥ ظل صانعو السياسة المدنيون الأمريكيون يتجادلون في أمور لفظية تافهة في محاولة حتى لتجنب كلمة مقاومة، وأخفقوا في إدراك أن كثيرين من العرب السنة العراقيين يرون هذه المقاومة تملك أسباباً مشروعة، واختاروا أن يتجاهلوا علناً وإلى حد كبير مخاطر صراع مدني ومشكلات متطورة في القوى والهياكل السياسية الشيعية.

ولقد أنكرت الولايات المتحدة في الماضي مخاطر وحقائق حرب فييتنام. والدول الأوروبية أنكرت في البداية الحقائق التي أجبرتها على إنهاء دورها الاستعماري. وإسرائيل أنكرت مخاطر وحقائق التوغل بعمق في لبنان والسعي إلى خلق دولة حليفة يهيمن عليها المسيحيون. وأنكرت روسيا مخاطر وحقائق شيشينا على الرغم من كل الدروس القاسية التي تلقنتها لأنها أنكرت مخاطر وحقائق أفغانستان.

إن الإخفاق في تعلم الحاجة إلى تحديد دقيق لخصائص الدولة والمنطقة حيث يمكن لمكافحة المقاومة أن توجد - أو توجد بالفعل - يبدو درساً دائماً عن السبب في أن الدول تدخل الحروب وتبقى فيها؛ فالإخفاق في التخطيط للمخاطر والفشل وبالمثل للنجاح يتساويان في الأهمية. والموضوعية الفضة هي الحل الأرخص لتجنب المقاومة والحد منها، والتخطيط والانتشار لمختلف احتمالات عمليات تحقيق الاستقرار وبناء الدولة هو حرص جوهري حيثما كانت الأخطار داهمة والمخاطر كبرى.

الشراكة ضد تغيير الدولة والثقافة

إن العراق - شأنه شأن فييتنام ولبنان والصومال - إنذار بأنه حتى أفضل تخطيط لتحقيق الاستقرار وبناء الدولة لن يكون كافياً ما لم يتم في سياق سليم، إذ يتعين على الولايات المتحدة أن تخطط من البداية لمعاملة البلدان المضيفة كشركاء وليس كعملاء أو «تجارب». وهذا يعني تجنب نوع العملية الاحتلالية التي أقامتها الولايات المتحدة بإقامة سلطة التحالف المؤقتة، وجعل خلق حكم وسلطة محليين فاعلين أولوية استراتيجية كبرى أساسية، وإعطاء الأولوية ذاتها لخلق قوى عسكرية وأمنية وشرطية محلية. وينبغي أن يكون واضحاً قبل أن تطلق الولايات أول سلاح لها أنها ستعامل الدولة التي تنشأ عن حرب، كشريك وليس كشعب تحتله. وينبغي أن يكون واضحاً بالدرجة الأولى أن الولايات المتحدة لن تسعى إلى إقامة قواعد أو وجود دائم وستنقل كل أشكال السلطة بأسرع ما يمكن.

في الوقت نفسه لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتعلق بأوهام بشأن إعادة هيكلة ثقافات ودول على صورتها. وجهود تطوير القوى لا تحدث في فراغ. إنما ينبغي أن تكون جزءاً من مجهود أوسع كثيراً للتعاطي مع شعب أجنبي، مختلف في الدين والعقائد والأهداف والقيم الثقافية، بالشروط التي يريدها هذا الشعب. و«النسبية» هنا أمر حتمي وينبغي أن تفصل على قياس التقسيمات السياسية والعرقية والطائفية داخل دولة معينة. وفي ظل أغلب الظروف فإن نسبة معتبرة من الشعب ستري في الولايات المتحدة غازياً، محتلاً، قوة كولونيالية جديدة، «صليبية»، أو - ببساطة - قوة تخدم مصالحها الاستراتيجية الخاصة بصورة أنانية. وتفرض اللغة وحدها مشكلات خطيرة، في حين أن الدبلوماسية العامة الأمريكية مفرطة التركيز على العراق إلى حد تفقدها الفعالية.

تستطيع الولايات المتحدة أن تشجع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولكنها لا تستطيع أن تأمر بتنفيذه. ويتعين على العراقيين - كشعب - أن يجدوا بأنفسهم قاداتهم وهياكلهم السياسية ومناهج حكمهم. ويتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تدرك أنها تفتقر إلى القدرة الأساسية في مجال اقتصاديات بناء الدولة في مجتمعات تختلف بدرجة كبيرة عن الولايات المتحدة في هياكلها الاقتصادية وقدرتها على تنفيذ الإصلاحات والمشروعات كما تختلف في قيمها المتصورة. إن الثقافات وممارسات حقوق الإنسان والمناهج القانونية والممارسات الدينية المختلفة يمكن التأثير فيها لتتطور على نحو تراه الولايات المتحدة إيجابياً، إلا أنه لا وجود لقيم كونية وليس باستطاعة الولايات المتحدة أن تشكل دولة أو ثقافة أو ديانة مختلفة.

في حالات كثيرة سيكون مجرد اتساع المشكلة عاملاً رئيسياً، فإن تطوير القوات صعب بما فيه الكفاية وينبغي أن يربط بأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية يريدها البلد المضيف - وتستطيع الولايات المتحدة - أن يحققه بصورة لها صدقيتها كـ «شريك» وليس كمحتل. ويمكن أن تستغرق المشكلات السكانية (الديمغرافية) والعرقية والطائفية جيلاً أو أكثر لحلها بصورة تامة. ويمكن أن تستغرق عقوداً من الإخفاق الاقتصادي والإهمال والتمييز أو أكثر لضبطها. كما أن الافتقار إلى حكم القانون وحقوق الإنسان النافذة والقادة والأحزاب السياسية البراغماتيين (العمليين) والمجربين، أمور لا يمكن ضبطها بمساعدة وتربية خارجيتين لسنوات قليلة.

ولا يعني هذا أنه ليس باستطاعة الولايات المتحدة أن تمارس نفوذاً هائلاً، أو أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن لا تسعى إلى إصلاح أو تغيير. إنما المستنقع سيظل على الأغلب مستعصياً على النزح ما لم تقم حكومة مضيضة ومجموعة قوية من حركات سياسية محلية بقيادة هذه العملية؛ إذ ينبغي أن يأتي الإصلاح الديني والثقافي والأيدولوجي في الجانب الأكبر منه من الداخل. وينبغي أن يرى السكان المحليون مبرر الإصلاح الاقتصادي وأن يقتنعوا به بما يكفي لكي يعملوا. وينبغي أن يكون الحكم والأمن في الجانب الأكبر منه محلياً لكي يرى باعتباره شرعياً. ومن المهم بالدرجة ذاتها - إذا ما أمكن نزح المستنقع - أن العملية ستستغرق بصورة عامة وقتاً طويلاً

إلى حد أن حملة أمريكية ضد المقاومة ستخسر أو تفوز قبل أن تكون هذه العملية قد اكتملت.

تطوير القوات ينبغي أن يُربط بأعرض بنية ممكنة من التحالفات

يبرهن العراق - شأن مقومات خطيرة كثيرة أخرى في ما بعد الحرب العالمية الثانية - أن المكافحة الناجحة للمقاومة تعني امتلاك - أو اختلاق - شريك محلي يمكن أن يتسلم العبء عن القوات الأمريكية ويمكن أن يحكم. وتبرهن فييتنام والعراق على السواء على أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها أن تفوز في حملة مناهضة للمقاومة. ستكون الولايات المتحدة دائماً معتمدة على الشعب في البلد المضيف، وعادة على حلفاء محليين وإقليميين، وإلى حد ما ستكون معتمدة على نوعية عملياتها في الأمم المتحدة، في التعامل مع حلفاء تقليديين، وكذلك في الدبلوماسية. وإذا لم تكن الولايات المتحدة قادرة على أن تجد سبيلاً إلى امتلاك أو اختلاق مثل هذا الحليف وأن تحارب في ظل هذه الأحوال، فإن صراعاً لمكافحة المقاومة ربما لا يستحق أن يخاض.

ويعني هذا أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تخلق لها قوات حليفة فعالة. وهي تجد - في معظم الأحوال - سبيلاً لمساعدة شركائها على أن يعيدوا تشكيل عملياتهم في الجانب السياسي وفي الحكم، بحيث يساير تطور قوات الأمن التطور المطرد للحكم، والحضور المدني المناسب وتوافر الخدمات الحكومية الفعالة.

الاقتصاديات ومناهضة المقاومة: ينبغي أن تستخدم الدولارات بفاعلية كما تستخدم الطلقات

ينبغي أن يتم تطوير القوات في ظل أحوال تكون الولايات المتحدة فيها مستعدة لاستخدام دولارات المعونة والعمل المدني وبالمثل الرصاصات، وقد أبلى العسكريون الأمريكيون بلاءً حسناً في هذا المجال في العراق على نحو أفضل كثيراً مما فعلوا في الماضي. ولسوء الطالع يبرهن تاريخ المقاومة على أنه لا يمكن قول الشيء نفسه عن وكالة المعونة الدولية الأمريكية (US AID) في واشنطن أو عن أي جانب من جهود التخطيط الاقتصادي تحت سلطة التحالف المؤقتة. لقد تجاهلت الولايات المتحدة الحقائق الاقتصادية وما يتعلق بها من حقائق سياسية وثقافية لعملية بناء الدولة المستمرة في العراق، وهي تتجاهل الآن الحقائق الاقتصادية.

ينذر كل تقرير مستقل لجهود الولايات المتحدة في مجال المعونة تحديداً بمدى سوء الإدارة الأمريكية في هذه المجالات، حتى في مجالات حرجة مثل صناعة النفط. لقد أنفقت الولايات المتحدة حتى الآن أو التزمت بإنفاق ما يصل تقريباً إلى ٢٠ مليار دولار، وهي لا تملك فعلياً تغييراً اقتصادياً هيكلياً داعماً لذاته لتدافع عنه. وتنفق معظم مشروعات المعونة من النقود على طواقم الأفراد والمقاولين والأمن، أكثر مما يحصل عليه العراقيون في الميدان. وهي لا تستطيع أن تحمي معظم مشروعاتها الخاصة بالمعونة، ذلك لأن كثيراً إلى حد

الإفراط من «النمو» الاقتصادي العراقي لفترة ما بعد آذار/مارس ٢٠٠٣ كان وهمياً، ويأتي من التبيد الأمريكي ومن جني الأرباح الفاحشة في زمن الحرب.

كذلك فإن العراق يشكّل إنذاراً بأن إجراءات تهنئة الذات على ما تحقق هي مظاهر خالية من العقل بغض النظر عما إذا كانت تنشر عن تطوير القوات أو غير ذلك من الأعمال الأمريكية الضرورية لإنجاز نتيجة استراتيجية كبرى. والطريقة التي كذبت بها الولايات المتحدة على نفسها أثناء المراحل الأولى من جهود تطوير القوات العراقية – والتي تركز على عدد الوحدات التي تم تكوينها والعدد الكلي للرجال في الخدمة والقوات الإجمالية المنتشرة وأظهرت أن مثل هذه الأعداد لا معنى لها ما لم ترتبط بقدر واضح من النجاح والفعالية.

تنفق معظم مشروعات المعونة من النقود على طواقم الأفراد والمقاولين والأمن، أكثر مما يحصل عليه العراقيون في الميدان.

وبالمثل فإن أبنية المدارس التي استكملت لا معنى لها ما لم تكن هناك كتب ومعلمون وأثاث وطلاب وأمن، وما لم تشيّد هذه الأبنية في مناطق مضطربة كما في مناطق آمنة، فالأبنية السيئة أو الفارغة تترك ميراثاً من العداء لا من النجاح. والعبارات الخالية أو ناقصة القدرة لا تكسب القلوب أو العقول. وزيادة قدرة الطاقة إلى ذروتها أمر لا معنى له ما لم يحصل عليها بالفعل الناس الحقيقيون.

القتال وعمليات تحقيق الاستقرار ودروس بناء الدولة

وأخيراً فإن هذا التحليل لتطور القوات العراقية يثير دروساً حول الطريقة التي ينبغي أن تطور بها هذه القوات من منظور عسكري.

● **أولاً، يتعين على المقاتلين أن يركزوا بلا كلل على النتيجة المرجوة من الحرب، وليس على مجرد المعركة أو الوضع العسكري بوجه عام.** إن تطور أو تحسن قوات الحلفاء والقوات المناهضة للمقاومة أو لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن يكون جزءاً من مجموعة واسعة من الأهداف السياسية والاستراتيجية الكبرى للحرب. وقد لا يكون هذا مسؤولية مباشرة على المقاتلين أو على المستشارين العسكريين، ولكن على من تقع عليه مسؤولية تشكيل مثل هذه الجهود على مستوى القيادة أن يتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة تتقدم بالفعل نحو محصلة استراتيجية تخدم مصالحها النهائية؟ فإذا كان المقاتلون لا يعرفون ينبغي أن لا يبددوا أرواح الرجال والنساء الأمريكيين في المحل الأول. وعلى نطاق أوسع من هذا ينبغي وعلى كل مستوى أن تتعلم القوات العسكرية الأمريكية وأية قوة عسكرية أخرى قد تكون مشتبكة في حرب مناهضة للمقاومة وفي عمليات مسلحة لحفظ السلام أن عمليات تحقيق الاستقرار وإنهاء الصراع هي مسؤولية كل ضابط على مستوى الميدان. (وفي هذا الصدد، هي أيضاً مسؤولية كل مدني). يحتاج المقاتلون لأن يتصرفوا على أساس المبدأ القائل بأن كل عملية تكتيكية لا بد أن يكون لها سياق سياسي ومجموعة من الأهداف. وتحتاج الولايات المتحدة لأن تربط خطة

حملتها الكلية بخطة مفصلة لاستخدام المعونة الاقتصادية على كل مستوى، من الرشوة البسيطة إلى السعي الحقيقي إلى إحداث تغييرات في الاقتصاد في بلد معين.

● **ثانياً، ينبغي أن يقوم التخطيط العسكري الأمريكي والعمليات العسكرية الأمريكية في الحملات المناهضة للمقاومة ولمكافحة الإرهاب على مبدأ أن أفضل «مضاعف للقوة» سيكون حلفاء فعالين والقابلية للتنفيذ المتبادل للعمليات مع شريك محلي حقيقي، وكلا هذين وسيلة وشرط مسبق لحرب جادة لمناهضة المقاومة.** وحتى حينما تتمكن القوات الأمريكية من السيطرة على ميدان القتال في حرب تقليدية أو حرب غير موازية، فإن هذا يمكن فقط أن يشكل الصراع السياسي والاستراتيجي الأوسع.

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تفوز بمعظم الحملات المناهضة للمقاومة إلا إذا خلقت حلفاء أقوياء، ويتعين على الولايات المتحدة أن تتصرف بحسم على أساس هذا المبدأ، فإن انتصارات تكتيكية أمريكية يمكن فقط - على الأغلب - أن تكون وسيلة إلى هذه الغاية. أما الانتصارات الحقيقية فستأتي حينما يكون للولايات المتحدة قوات حليفة يمكنها أن تقوم بعمليات ضد المقاومين في الميدان، وحكومة صديقة لتنفيذ بناء الدولة وللقيام بنشاطات العمل المدني في الوقت ذاته. وعلاوة على هذه فإن خلق شراكة حقيقية مع الحلفاء يعني إيلاءهم الاحترام ومعاملتهم كشركاء حقيقيين! ولا يعني استخدام قوة الحلفاء لخلق عملاء أو أدوات.

● **ثالثاً، ينبغي أن تركز عمليات تحقيق الاستقرار ومناهضة المقاومة والعمليات المسلحة لحفظ السلام وجوانب كثيرة من بناء الدولة، على خلق قوات فعالة عسكرية وأمنية وشرطية كهدف أولي من وراء التخطيط المبدئي للعمليات العسكرية حتى إتمامها.** وينبغي أن يعطي خلق بلد مضيف فعال الأولوية ذاتها مثل العمليات الفعالة التي تتم بواسطة الغزو أو بواسطة قوة احتلال. كما أن توفير المصادر الملائمة من حيث فرق التدريب، والتجهيز، والمنشآت، والنقود، هو جانب جوهري من التخطيط والعمليات، والضباط والمسؤولين الذين لا يتصرفون على أساس هذا المبدأ ينبغي أن يزاخوا من القيادة.

لقد مضى الوقت الذي كان فيه إمكان القوات المحتلة أن تتصرف بصورة مستقلة، وبخاصة في بلدان ومناطق ذات ديانات وأيديولوجيات وثقافات وأنظمة سياسية وقيم مختلفة. وستعتمد الشرعية السياسية والاستقرار السياسي في النهاية غالباً على مستوى النجاح في خلق قوات وطنية فعالة. وكذلك سيعتمد القبول والدعم السياسي والعمليات من جانب الشعب في البلد الذي تجري فيه العمليات. وتجاهل هذا الواقع هو إنكاء لنار التمرد والمقاومة، وتنازل عن ميزة أساسية للخصوم في حرب غير موازية أو في جهود ترمي إلى المضي من فرض السلام إلى استقرار داخلي.

● **رابعاً، إن خلق قوات فعالة يعني خلق قوى أمنية وشبه عسكرية وقوات شرطة فعالة، وليس مجرد قوات عسكرية محلية.** ويتعين على الولايات المتحدة أن تدرك أن خلق الظروف لحكم فعال وشرطة فعالة لها الأهمية ذاتها التي للقوات العسكرية، فإن باستطاعة القوات العسكرية أن تهزم المقاومين، ولكن قوات الأمن، وخاصة الشرطة المدربة هي

المفتاح إلى تأمين مناطق «محررة» أو «مهدأة»، وتوفير أمن محلي يوماً بيوم، وإقامة شرعية محلية للحكومة التي تسعى الولايات المتحدة لمساعدتها.

فإذا ما أهمل خلق قوات شرطة فعالة، أو عولمت على أنها منفصلة بشكل ما عن الحاجة إلى نوع قوات الشرطة والأمن الذي يمكن أن يعمل ويبقى في مناطق باقية تحت تهديد إرهابي أو مقاوم، فإن القوات العسكرية ستكون ملزمة بأن تؤدي واجبات أمنية، الأمر الذي سيوسع انتشار القوات العسكرية بصورة مفرطة، ويضع العسكريين في حالة اتصال مستمر مع المدنيين بطرق ليسوا مدربين أو منظمين هيكلياً للتعامل معهم. والبدائل هي نشر شرطة لا تستطيع أداء المهمة والاستمرار في البقاء، أو ترك فراغ يستطيع المقاومون أو الميليشيات المحلية أن يعودوا إليه، وأن تحاول القوات أداء الدور الأمني دون أن تكون مرتبطة بالحكومة المركزية أو بالبرنامج الشامل لبناء الدولة وتحقيق الاستقرار.

ويبرهن العراق - شأنه شأن البوسنة وكوسوفو وأفغانستان - على أن تلك المحاولة لخلق شرطة وقوات أمن فعالة ينبغي أن تتم في آن واحد مع خلق القوات العسكرية المحلية، وينبغي أن تعطى الأولوية ذاتها. وبالمثل ينبغي أن يرى التخطيط والاستراتيجية نشر الوظائف الأمنية الشرطية وشبه العسكرية باعتبارها جزءاً جوهرياً من عمليات عسكرية، «التهدة» وكسب القلوب والعقول. وينبغي أن تتشكل تبعاً لذلك الجهود الاستشارية والتمويل.

● **خامساً، يتطلب النجاح هياكل سياسية فعالة وحكماً سياسياً فعالاً يمكنهما أن يعمل في الميدان وبالمثل على الصعيد الوطني.** يتطلب النجاح عسكرياً وأمنياً نجاحاً موازياً في البعد العسكري والسياسي والاقتصادي والحكومي. وهما يتطلبان أيضاً خلق وزارات مدنية فعالة لتولي القوات المحلية العسكرية والأمنية والشرطية.

ويمكن أن يأتي النجاح في كل من العمليات المناهضة للمقاومة وتطوير قوات محلية فعالة فقط في سياق سياسي واقتصادي أعرض. ولا يمكن للنصر أن يفرض على شعب، سواء من قبل القوات الأمريكية أو من قبل قوات محلية. بالإضافة إلى هذا فإن السياسات الوطنية ستكون - بوجه عام - أقل أهمية من إقامة حكم فعال على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. ويتعين على الحكومة أن تكون حاضرة وأن توفر خدمات فعالة على المستوى المحلي للأسباب ذاتها التي تجعل من قوات الشرطة المحلية الفعالة حيوية للتصورات عن الشرعية وكسب القلوب والعقول.

لقد لخص الرئيس بوش الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المقاومة في العراق بأنها «الإفساح، الاستيلاء والبناء». ووصف تقرير البيت الأبيض عن الاستراتيجية الأمريكية في العراق، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ «الإفساح، والاستيلاء، والبناء» كما يلي: «إننا نساعد قوات الأمن العراقية والحكومة العراقية على أن تستولي على الأراضي من سيطرة العدو (الإفساح)؛ بعد ذلك الاحتفاظ بنفوذ الحكومة العراقية مدعمة (الاستيلاء)؛ وإقامة مؤسسات محلية جديدة تدعم المجتمع المدني وحكم القانون في مناطق كانت في السابق تحت نفوذ العدو وسيطرته (البناء)».

يمكن لاستراتيجية كهذه أن تكون فعالة بعدة سبل. لكنها يمكن أيضاً أن تصبح مجرد شعار أجوف وأمل يتردد بلا معنى. إن التركيز على بناء قوة عسكرية والزعيم بأن الشروط السياسية والاقتصادية والأيدولوجية موجودة لجعل استراتيجية «إفساح واستيلاء وبناء» تعمل ليس خطة دافعية للنجاح.

لقد برهن التاريخ على أنه أيسر كثيراً أن «تفسح» من أن «تستولي»، فيمكن إلحاق الهزيمة بالمقاومين و/ أو تشتيتهم، ولكنهم يمكن أن يعودوا بسهولة ما لم يرد الشعب لهم أن يهزموا، وما لم يكن هناك وجود لقوة أمن فعالة أو لميليشيا محلية، وما لم تتمكن الحكومة من إقامة وجود فعال وشعبي وقدره على الحكم. وبالمثل، في حالة وراء أخرى تخفق محاولة البناء – أي «لإقامة مؤسسات محلية جديدة تدعم المجتمع المدني وحكم القانون» – وفشلها هذا لأن السلطات لا تستطيع أن تؤدي دورها في المهمة و/ أو لأن هناك دعماً شعبياً وأمناً يمكنها من أن تفعل هذا؛ فالواقع أنه حتى حينما ينجح «الإفساح» و«الاستيلاء»، يكون «البناء» صعباً إلى حد أنه يمكن أن يستغرق سنوات من الاحتلال من جانب قوة لمكافحة المقاومين أو المحافظة على السلام لخلق الظروف التي تؤدي حقاً إلى «البناء» – هذا إذا استطاعت أبداً.

إنَّ حكم القانون يكون مجرد شعار أجوف ما لم تكن هناك جهود وطنية فعالة ومحاكم ونظام قانوني تؤدي وظائفها في الميدان.

في العراق – كما في كثير من الحالات الأخرى – يكاد يكون من المؤكد أن يفشل «الإفساح والاستيلاء والبناء»، ما لم تكن العملية السياسية الوطنية ناجحة، ويساندها حكم محلي واستراتيجية مادية واقتصادية. وفي الممارسة يكون تكتيك أكثر فائدة من استراتيجية، ويمكن أن تكون مقاربة لها متطلبات أكثر للفوز فعلاً في مكافحة للمقاومة على نطاق واسع، ما لم توجد الظروف السياسية والاقتصادية التي تدعم ذلك.

● **سادساً، كذلك يتطلب خلق قوات محلية فعالة خلق وزارات فعالة لتقود وتدير وتمول هذه القوات.** ويبرهن العراق بوضوح تام على أن خلق قوات محلية فعالة وكذلك خلق شرعية سياسية يتطلب سيطرة مدنية فعالة على مستوى وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، ويتطلب إدارة مالية فعالة من قبل وزارة المالية.

قد تختلف الأسماء والوظائف المضبوطة لمثل هذه الوزارات نتيجة للحرب، ولكن لا يكون بالإمكان تطوير القوات المحلية بمعزل عن سلطة مدنية وسيطرة سياسية، ويتعين أن تكون كل الوزارات الرئيسية قادرة على أداء وظائفها إذا كان للقوات كافة أن تنجز فاعلية متوازنة، وذلك بالخضوع لمستويات معقولة من السيطرة والنزاهة الماليتين، وخلق انتقال نحو سيادة محلية كاملة.

أحد الجوانب الرئيسية لهذا النشاط هو خلق وزارة للعدل بإمكانها تنسيق الجهود لإقامة محاكم ومكاتب قضائية فعالة في الميدان كلما تم تأمين مناطق معينة، والقيام بدور الرقابة على

القوات العسكرية والأمنية والشرطية. وشأن كل حالة أخرى - تقريباً - يبرهن العراق على أن القوات العسكرية والأمنية والشرطية ستصبح فاسدة وتخدم مصالح خاصة وتستخدم القوة بصورة مفرطة. و/أو تتجاهل حقوق الإنسان، ما لم يبذل جهد منسق لإقامة محاكم وقانون مدني يوفر مجموعة فعالة من الضوابط. كما يبرهن العراق على أن المحاكم المحلية والإجراءات القانونية المرتجلة، أو تلك التي تفتقر إلى إشراف وطني، غالباً ما تصبح مصدراً آخر للتجاوزات والفساد. إن حكم القانون يكون مجرد شعار أجوف ما لم تكن هناك جهود وطنية فعالة ومحاكم ونظام قانوني تؤدي وظائفها في الميدان.

● **سابعاً، يعني هذا - في الممارسة - أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تنفذ مجهوداً استشارياً مكثراً تحت أمرة وزارة الدفاع مع قيادة موحدة في الميدان.** فليس باستطاعة الولايات المتحدة أن تعتمد على التنسيق بين الوكالات في تشكيل قوات متحالفة في عمليات خطيرة مناهضة للمقاومة، أو أن تحاول أن تثير مثل هذه الجهود من واشنطن ضد الميدان. وهي لا تستطيع أن تحاول تقسيم مجهود تطوير القوات بين مجهود تقوده وزارة الدفاع لتشكيل قوات عسكرية، ومجهود تقوده وزارة الخارجية لتشكيل قوات الشرطة والأمن.

ينبغي أن يوجه الهيكل الكلي للجهد الأمريكي لمناهضة المقاومة لعمليات تحقيق الاستقرار وبناء الدولة، وأن ينسق، بواسطة سفير يرأس فريقاً قوياً من البلد يدمج بصورة مباشرة قيادة مدنية وعسكرية. مع ذلك، وطالما كان هناك واقع - أو مخاطرة كبرى - لمقاومة أو إرهاب واسع النطاق، يتعين على وزارة الدفاع والقيادة العسكرية والفريق الاستشاري أن يشكلوا جهود تطوير القوات في إجماله كجزء من مجهود متكامل لخلق ونشر المزيج الضروري من القوات العسكرية والأمنية والشرطية. ويمكن أن يأتي الوقت الذي سيصبح فيه لخلق قوة شرطة مدنية أولوية وسيطلب مقاربة مختلفة، ولكن هذا سيحدث فقط بعد هزيمة المقاومة أو الإرهاب.

● **ثامناً، ينبغي أن يركز الجهد الاستشاري وجهد تطوير القوات - من البداية - على خلق قوات توحد البلد وتتجنب أن تصبح جزءاً من التقسيمات العرقية والطائفية وغيرها. ينبغي أن يخلق قوات مدربة على رؤية حقوق الإنسان وحكم القانون كجزء جوهري من مناهضة المقاومة ومكافحة الإرهاب.** فغالباً ما توجب المقاومة والإرهاب بفعل الخلافات الوطنية العرقية والطائفية والعشائرية والعنصرية. وقد لا يكون المقاومون والإرهابيون مشروعين ولكن الأسباب التي تخلقهما أو تشجعهما غالباً ما تكون مشروعة. ويتطلب إلحاق الهزيمة بهما قوات توحد البلد وتحقق توازناً لا يجعل منها أداة للمصالح التقسيمية، وتحترم حقوق المواطنين العاديين وتتفهم الحاجة إلى ضبط النفس وكسب القلوب والعقول.

يمكن أن تكون القوات الأمريكية والمتحالفة قد ارتكبت أخطاء في تشكيل قوات العراق، ولكنها كانت محقة في إدراك هذه الحاجات من البداية والحاجة إلى «ثقافة» داخل القوات العراقية تركز على المصالح الوطنية والإدماج وضبط النفس والتركيز عند استخدام القوة. وقد

جعلت العوامل السياسية الداخلية هذا الأمر أصعب كثيراً في حالة قوات الأمن الخاصة والشرطة مما هو في حالة القوات العسكرية العادية، ولكن مثل هذه المشكلات السياسية – والتقسيمات العرقية والطائفية – ماثلة دائماً في العمليات المناهضة للمقاومة وللإرهاب وعمليات تحقيق الاستقرار وبناء الدولة.

وسيكون أمراً جوهرياً لإقامة شرعية للحكم المحلي والقوات المحلية ولخلق الثقة وكسب القلوب والعقول، وجود مجهود دؤوب من أجل خلق قوات وطنية وللتغلب على كثير من الانقسامات الداخلية بأسرع ما يمكن، وسيكون هذا جوهرياً أيضاً لتأمين أن لا تخلق تلك العمليات خصوماً جديداً بينما هي تهزم الخصوم القدامى. فحتى الإرهابيين يقاتلون غالباً من أجل قضايا مشروعة، والمقاومون غالباً ما يعكسون توترات سياسية ومخاوف واسعة بين سكان من أعراق وطوائف وعشائر معينة. ويمكن للذرائع التكتيكية التي تسمح بتطوير قوات تراكم هذه المشكلات، أن تحقق انتصارات قصيرة الأمد، ولكنها تجعل النجاح الاستراتيجي مستحيلاً.

وحتى من المنظور الأضيق للأولويات العملية لا تكون المسألة مسألة حقوق الإنسان بأي معنى نظري أو أيديولوجي. إنها العمليات المفتقرة إلى التركيز – التي تنكر على السكان أمنهم وتنكر على الأبرياء مثل هذه الحقوق – هي التي ستنتطوي غالباً على حتمية إلحاق الهزيمة بالذات.

● **تاسعاً، ينبغي أن يصبح جهد تدريب وتطوير القوات جهداً محلياً ووطنياً**
بأسرع ما يمكن. إن الفاعلية والشرعية المدركة والنصر تعتمد كلها على جعل القوات المحلية تتولى أمر أكبر قدر ممكن من جهد تطوير القوة وتدريبها بأسرع ما يمكن. وهذا يعني أن خططا لتدريب المدربين ينبغي أن تكون لها أولوية عليا من البداية، وأن جهود تدريب أجنبية أو تدريباً بقيادة أجنبية ينبغي أن يصبح ملحقاً بجهود محلية بأسرع ما يمكن.

وهذا أيضاً عنصر رئيسي لجعل النجاح محققاً لتدريب القوات على أن تكون وطنية لا فئوية، وأن تتولى المسؤولية لا أن تتركها للولايات المتحدة أو لأية عناصر أجنبية، ولا أن تمرر المسؤولية للخارج. وسيكون أمراً رئيسياً أيضاً في كثير من الحالات لتغيير الثقافة والقيم العملية للقوات المحلية، خلق منشآت ناجحة للتدريب الوطني. ولا يمكن لهذا أن يتم إلا إذا كان هذا التغيير قد اكتسب طابعاً مؤسسياً في منشآت التدريب على كل مستوى.

● **عاشرًا، ينبغي أن يركز مجهود تطوير القوات على إعطاء القوات المحلية مسؤولية ووضوح رؤية بمجرد أن يكون بإمكانها أن تصبح فعالة.** إن الشرعية هي مسألة وضوح رؤية وإدراك. ويحتاج السكان المحليون إلى أن يروا قواتهم الخاصة بهم على الأرض؛ يحتاجون لأن يروا حكومتهم وهي توطد سيطرتها. وبالإضافة إلى هذا، ليس باستطاعة أمهر القوات الأمريكية أبداً أن تمتلك قدرات المخابرات البشرية، والمهارات اللغوية والحساسيات الثقافية والقدرة على تمييز الصديق من العدو أو المحايد، التي تملكها قوات محلية فعالة. إنها مزايا أساسية عملية وكذلك سياسية لهذا الدرس.

● **حادي عشر، لا يكفي أن تدرب القوات المحلية وتجهز. ينبغي مساعدتها على الانتشار في الميدان، وإعطاؤها مزيداً من المسؤولية بمعدلات تستطيع أن تقبلها، وأن تلحق بها فرق استشارية حتى تستطيع تولي مسؤولياتها لمناطقها القتالية المحدودة، وأن ترفق بها وحدات أمريكية أو متحالفة إلى أن تتمكن من أن تقاتل إلى حد كبير معتمدة على نفسها.**

يصف هذا التحليل تلك الجهود بالتفصيل، وهي لا تكاد تكون دروساً جديدة للحرب، إذ تحتاج القوات الجديدة أو تلك التي يعاد تنظيمها إلى أكثر من تدريب وتجهيز أساسيين. تحتاج إلى صبر ووقت للانتقال والدعم في القتال وإلى فائدة الخبرة. ويصح هذا بشكل خاص في بلدان وثقافات حيث لا تشجيع للمبادرة، وحيث لا توجد فيالق قوية من ضباط الصف، وحيث الفساد والقوة البشرية الوهمية شائعة، وحيث يكون عدد مفرط من الضباط والمسؤولين قد فروا من المؤخرة.

لقد دفعت الولايات المتحدة ثمناً باهظاً بالدم والوقت والدولارات عن الأخطاء في العراق.

ومرة أخرى يبرهن العراق أيضاً على أن مثل هذه الجهود لا بد أن تتعامل مع قوات الأمن والشرطة وكذلك مع القوات العسكرية، فإن نوعية

وإدارة قوات الأمن والشرطة هي التي تحدد ما إذا كانت مناطق معينة قد «هدئت» أو «حررت» أو حُقق فيها استقرار. وسيكون مسلكها جوهرياً لكسب القلوب والعقول، ومنع التوترات والصراعات الطائفية والعرقية وتأمين رؤية الأمن بعيون حكومة وطنية مشروعة.

● **ثاني عشر، على الولايات المتحدة أن تركز المصادر الضرورية من البداية.** إن كثيراً من المشكلات في العراق خلال السنوات الأولى من جهود تطوير القوات العراقية قد حدث لأن الولايات المتحدة حاولت أن تحسب «بالمليم والقرش» المصادر التي توفرها، وأن تحكم على مدى كفاية النفقات لخطط معينة وبدون أي خبرة عملية. لقد دفعت الولايات المتحدة ثمناً باهظاً بالدم والوقت والدولارات عن هذه الأخطاء في العراق، كما قامت بجهود كثيرة ذات طابع إنساني لحفظ السلام. وينبغي أن يملك تطوير قوات التحالف الأموال الكافية وأن يعطى الأولوية المناسبة.

وكذلك فإنه من المسلمّات أن مثل هذه المصادر ينبغي أن تكون كافية لخلق قوات محلية عسكرية وأمنية وشرطية، ليس هذا فحسب، بل أن تشمل جهوداً موازية لخلق استقرار سياسي وأمن اقتصادي. ولن تكون الأموال والقوة البشرية متاحين أبداً لخلق عالم كامل، ولكن تحويل تطوير القوات والإخفاق في توفير أموال كافية لتطوير عناصر جوهريّة أخرى من الاستقرار، سيؤدي غالباً إلى امتداد و/أو تصاعد كبير لحرب أو أزمة، وأحياناً إلى هزيمة.

● **ثالث عشر، تتطلب إمكانية القيام المتبادل بالعمليات والفاعلين دعماً مناسباً من حيث التجهيز والمنشآت والمستوى الملائم من العون الأمريكي.** لقد كانت الولايات

المتحدة موعلة كثيراً في البطء في إدراك الحاجة إلى تجهيزات ومنشآت ملائمة. وحتى في الوقت الحاضر ربما لا يزال المستشارون الأمريكيون يزودون القوات العراقية بأقل مما يلزمها من تجهيزات من حيث الحماية وبعض جوانب قوة النيران، حيث إنهم جعلوا من الضرورة التي كانت في الماضي فضيلة في الحاضر. إنما ينبغي أن لا يتخلف التجهيز المناسب عن تدريب القوات المحلية وعن نشرها وعن العمليات.

في الوقت نفسه تحتاج القوات الأمريكية إلى أن تفصل تجهيزاتها وقدراتها في الحرب التي تركز على الشبكات، وفي جهود المخابرات وإدارة المعارك، والتدريب والعقيدة، على العمل مع القوات المحلية على مستوى إمكانية التبادل العملياتي التي يمكنها بالفعل أن تحققها، فليست مسؤولية القوات المحلية أن تلحق بها. إنما مسؤولية القوات الأمريكية أن تضمن أنه مهما أصبح مدى التقدم في قدراتها القتالية فإنها تستطيع دائماً أن تتكيف مع حاجات الحلفاء، حتى عند مستويات غير متقدمة نسبياً.

● **رابع عشر، ينبغي أن تتحرك جهود تطوير القوات بأسرع ما يمكن نحو قوات متوازنة قادرة على دعم ذاتها وذات قدرة على الانتقال من مناهضة المقاومة ومكافحة الإرهاب، إلى عمليات زمن السلام. وينبغي أن تكون هناك خطة طويلة الأجل؛** فسوف يتطلب أي جهد لتطوير القوات تغييراً مستمراً، وينبغي أن تولى أولوية للاحتياجات العملية الفورية. ولكن جانباً كبيراً إلى حد مفرط من هذا الجهد في العراق قد تركز مبدئياً على قوة بشرية كلية، ثم على الدفع سريعاً بكتائب قتالية إلى الميدان دون الضروري من مقر للقيادة والدعم القتالي والصيانة والدعم اللوجستي للقيام بعمليات كقوات متوازنة ومستقلة. وهذا الوضع يجري تصميمه ولكنه ينبغي أن لا يتكرر.

كذلك هناك حاجة إلى أن تكون الخطة واضحة بحيث تقنع القوات المحلية والقادة السياسيين بأن الولايات المتحدة وحلفاءها يخططون للانسحاب، الأمر الذي يعدهم لتغيير دور قواتهم ومهمتها، بينما يوطد استقرار داخلي ويضمن أن القوات العسكرية ستنقل إلى تأمين الدولة ضد أعداء خارجيين، وستصبح الشرطة شرطة نظامية. يتعين أن يعرف جهد تطوير القوات معنى النصر بمعايير التخطيط العملي للقوة، ويحدد الأهداف التي يمكن أن تنهي صراعاً بنجاح.

● **خامس عشر: ينبغي أن تمتلك القوات العسكرية الأمريكية التدريب والمهارات الملائمة لأداء المهمة.** إن للقوات الأمريكية تاريخاً طويلاً من التعلم من جديد وللحاجة إلى خبرة مناطقية ومهارات لغوية وحساسية ثقافية وجهود تطوير القوات بالدرجة القصوى. إنها لا تسائر الآخرين بسهولة، وبخاصة إذا كان الآخرون لا يملكون الدرجة نفسها من المهنية والفاعلية، ولا يستطيعون العمل على مستويات تقانية قريبة من مستوى القوات الأمريكية.

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تركز بصورة منفردة على الحرب غير الموازية وعمليات مناهضة المقاومة ومكافحة الإرهاب وبناء الدولة وعمليات تحقيق الاستقرار. مع ذلك فإنها لا

تقدر أن لا تحتفظ بالمهارات التي تعلمتها من العراق وأفغانستان وتوسعها وتضفي عليها طابعاً مؤسسياً كعنصر وطريق لمستقبل مهني داخل القوات الأمريكية. ينبغي أن لا يكون الارتجال ضرورة، فإن نفقاته تقاس بأكياس الجثث.

● **سادس عشر، تحتاج الولايات المتحدة لأن تكون لديها عملية وظيفية مشتركة بين الولايات، وأن تتشارك مع عسكريها مع نماذج مدنية مقابلة.** لقد برهن العراق على أن القادة السياسيين وغيرهم من العسكريين من الرتب الرفيعة لا يملكون أن يتجاوزوا النظام، أو أن يفتقروا إلى دعم من الوكالات المدنية التي يتعين عليها أن تؤدي دورها من البداية. تحتاج الولايات المتحدة لأن تبدأ بأن تقرر بشأن الفريق الذي تحتاج إليه لخوض الحرب، وبعد ذلك أن تدع هذا الفريق يعمل. إن واحدة من مفارقات التاريخ أن روبرت ماكنامارا (Robert McNamara) (*) حصل على أكبر زيادة طلبها في عديد القوات الأمريكية المنتشرة في فيتنام بأن تجاوز عملية مناهضة المقاومة. وقد بدأت إدارة بوش بالمضي عبر عملية مناهضة للمقاومة تجل الحرب، إنما بأن اختارت إلى حد كبير أن تتجاهلها بعد كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

وهذه هي المقاربة الخطأ، فإن حروب مناهضة المقاومة هي حروب سياسية واقتصادية بقدر ما هي عسكرية. وهي تتطلب عملاً سياسياً ومساعدة في الحكم وتنمية اقتصادية وتنهباً إلى البعد الأيديولوجي والسياسي. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تنجح في هذا إلا إذا أمكن لعملية التعاون بين الوكالات أن تؤدي دورها.

وعلى صعيد آخر تحتاج الولايات المتحدة إلى مدنيين يخوضون المخاطر. تحتاج إلى نماذج مقابلة للعسكريين في الميدان. ولا معنى هناك لدعم توفير طواقم لمزيد من هيئات التنسيق بين الوكالات في واشنطن ما لم تكن وظيفتها الأساسية أن تضع مصادر جدية في الميدان. ولن تكسب الولايات المتحدة أي شيء عن طريق امتلاك تنسيق أفضل بين الوكالات، ومزيد من الاجتماعات، وذلك ما لم تكن النتيجة النهائية هي وضع المزيج الصحيح من الناس والمصادر في المناطق الريفية حيث يدور القتال.

تحتاج الولايات المتحدة لأن تضع نهاية حاسمة لنوع الذهنية التي تفرط في تعيين الطواقم في وزارة الخارجية وفي جماعة المخابرات في واشنطن ولا تتطلب مدنيين ذوي خبرة لخوض المخاطر في الميدان. وينبغي أن لا يرقى مسؤولو السلك الدبلوماسي، إنما ينبغي في الحقيقة أن يُختاروا، ما لم يكونوا مستعدين لخوض المخاطر. وتستطيع الولايات المتحدة أن تحصل على كل من تريدهم ممن يخوضون المخاطر، فهناك بالفعل فيض من الطلبات من أشخاص مؤهلين. ويمكنها أيضاً أن تؤمن الاستمرار وكسب الخبرة عن طريق الاعتماد على مجموعة شجاعة من الناس الموجودين فعلاً في العراق وأفغانستان – فإن

(*) روبرت ماكنامارا (Robert McNamara) كان وزيراً للدفاع الأمريكي (١٩٦١ – ١٩٦٨) وهي فترة شهدت تصعيداً شديداً لأعداد القوات الأمريكية وعملياتها في الحرب على فيتنام. ويجدر بالذكر أنه تراجع عن مواقفه المؤيدة للحرب الأمريكية في فيتنام في سنوات لاحقة (المحرر).

عدداً ملحوظاً منهم هم موظفون متعاقدون بالفعل - وتستطيع أن تمنحهم وضع أصحاب الخبرة العملية.

وفي هذه العملية تحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى «تمرين» بعض جوانب قواتها العسكرية. تحتاج لأن تحسن مهاراتهم المناطقية واللغوية وأن تخلق القوات المتخصصة الإضافية التي تحتاج إليها لعمليات تحقيق الاستقرار وبناء الدولة، وأن تعيد التفكير في طول فترة الخدمة بالنسبة إلى العسكريين الذين يعملون في مواقع دقيقة ومع قوات الحلفاء. إن العلاقات الشخصية حيوية بصورة مطلقة في البلدان التي يكون الأرجح فيها أن تخوض الولايات المتحدة حروباً مناهضة للمقاومة. كذلك الحال في خبرة المناطق والاستمرارية في المخابرات.

إنّ العراق يمثل إنذاراً واضحاً بأنه لا يوجد سبيل في الوقت الحاضر تستطيع الولايات المتحدة به أن تتنبأ بالوقت الذي ستستغرقه خلق قوات محلية فعالة.

تحتاج مناهضة المقاومة إلى جوهر أساسي من العسكريين والمدنيين الذين سيقبلون فترات خدمة تتراوح بين ١٨ و ٢٤ شهراً في مواضع رئيسية. والمشكلة اليوم هي في الغالب أن نظام

الاختيار لا يركز على الشخص الأفضل، إنما بالأحرى على الطواقم الخارجية واعتبارات التخطيط للمستقبل العملي. بالإضافة إلى هذا لا تدرك هذه الطريقة أن أولئك الذين يخوضون مثل هذه المخاطر الإضافية ينبغي أن يتقاضوا أجرهم كاملاً، وأن تعطى لهم سياسات فرص (إجازات) مختلفة وحوافز ترقية، واليوم فإن جندياً يتولى منصب قائد كتيبة فقط هو قائد كتيبة فحسب. والضباط الرئيسيون يحتاجون لأن تكون لديهم قدر أكبر من المهارات المتنوعة، وأن يعالجوا بكفاية البعد الأوسع للحرب وأن يبقوا لفترات طويلة بدرجة تكفي لأن يكونوا فعالين.

● **سابع عشر، ينبغي أن تتخذ عمليات المعلومات من بناء القوات المحلية بؤرة اهتمام رئيسية لها،** يبقى العراق مثلاً آخر لأهمية عمليات المعلومات المركزة على قيم وتصورات محلية، فبغض النظر عن مدى جدية محاولة الولايات المتحدة وحلفائها لتبرير وتفسير سلوكهما، فإن شكلاً ما من أشكال الازدراء والخوف ونظريات المؤامرة المحلية أمر حتمي. إن القوات الأمريكية تقوم بعمليات في دول ذات ديانات وثقافات وأيديولوجيات وقيم مختلفة، ومن المرجح أن ينظر إليها كـ «محتلين» أو داعمين لفئات منافسة. وينبغي أن يكون إلحاق الهزيمة بهذه التصورات هدفاً رئيسياً لعمليات المعلومات الأمريكية في الحفاظ على الدعم المحلي والتعامل مع الوطنيين المحليين المحايدون أو المترددين، وكسب الوطنيين الخصوم.

غالباً، سيكون مفتاح النجاح هو إقناع السكان المحليين بأن الولايات المتحدة تبذل أقصى ما بوسعها لتطوير قوات محلية، وأن هذه القوات ستكون وطنية ودمجة في طابعها، أكثر مما ستخدم المصالح الأمريكية أو المصالح الفئوية. سيفيد هذا كثيراً في إقامة شرعية

البنية السياسية الوطنية التي تسعى الولايات المتحدة إلى خلقها، ولإقناع الوطنيين المحليين وغيرهم بأن الولايات المتحدة تخطط للمغادرة وللمغادرة بأسرع ما يكون هذا ممكناً، ولخفض العدوات والمخاوف التي تغذي المقاومة. وشأن كثير من جوانب عمليات المعلومات والدبلوماسية العامة فإن مفتاح النجاح لن يكون «بيع» قيم وأهداف أمريكية، إنما إقناع السكان المحليين والمنطقة والعالم الخارجي بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق قيم وأهداف محلية ولن تكون محتلاً أو تسعى إلى إقامة قواعد ونفوذ استراتيجي لا يمثل الرغبة المشروعة للبلد المعني.

● **ثامن عشر، ليأخذ تطوير القوة المحلية كل ما يلزمه من وقت.** إن العراق يمثل إنذاراً واضحاً بأنه لا يوجد سبيل في الوقت الحاضر تستطيع الولايات المتحدة به أن تتنبأ بالوقت الذي ستستغرقه لخلق قوات محلية فعالة، أو تحديد مهل زمنية وتواريخ على الرزنامة لهذا النوع من الجهود. وفي كثير من الحالات قد يستغرق الجهد المبدئي سنوات من الدعم الاستشاري المستمر، وقد يتعين على الولايات المتحدة أن تقدم دعماً جواً ونقلاً، ومساعدات مخابراتية ودعماً قتالياً طارئاً لمدة سنوات بعد أن تكون قوات محلية قد تولت معظم المسؤوليات. ويحتاج القادة السياسيون والعسكريون الأمريكيون إلى قبول هذا الواقع كضمن للارتباط وخوض الحرب.

الدرس الرئيسي لصراعات المستقبل

إن المعنى الكامن في كل هذه النقاط في هذا النص هو أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تتبنى مقاربة مختلفة تماماً إلى عمليات مناهضة المقاومة وعمليات مكافحة الإرهاب على نطاق واسع، عن المقاربة التي استخدمتها في خوض الحرب مع العراق. إن الهدف من مثل هذه المعارك ليس تحقيق انتصارات عسكرية أمريكية، إنما هو بالأحرى تشكيل دول يمكن أن تبدأ في كسب مثل هذه المعارك معتمدة على نفسها والخروج منها كيانات مستقرة وفاعلة بصورة معقولة وتخدم المصالح العامة لشعوبها.

ويعني هذا أن بناء قوات محلية قادرة ليس من قبيل الكماليات أو فكرة عارضة، أو وسيلة لمساعدة القوات الأمريكية، إنما هو هدف استراتيجي رئيسي كبير. وينبغي أن يكون جانباً كاملاً للخطط والعمليات من البداية، أو ينبغي للإمكانية العملية لمثل هذه الجهود أن تكون اعتباراً رئيسياً في تقرير ما إذا كان ينبغي أن تلزم القوات الأمريكية. وفي حالة عمليات التحالف فإن هذا يعني أنها ينبغي أيضاً أن تكون جزءاً أساسياً لتخطيط التحالف وعملياته منذ البداية.

ويتطلب هذا تغييراً من القمة إلى السفح في الأولويات والمواقف من الرئيس إلى قادة الكتل في الميدان. ويتطلب التزاماً على مستوى مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية ووزير الدفاع لجعل هذه الجهود حقيقية وفعالة، ولقبول نفقاتها كضمن للعمليات الأمريكية. وهي تتطلب حتماً تنسيقاً في ما بين الوكالات، ولكن هذا يكون هدفاً أجوف ما لم يؤد إلى عمل

فعال بين الوكالات في الميدان. والغرض من مثل هذه الجهود بين الوكالات أن تدعم العمليات لا أن تهتم بأدق تفصيلاتها ولا أن تناقشها.

وثمة تغيير أساسي تمس الحاجة إليه في التفكير وفي المواقف والعمليات العسكرية الأمريكية. وقد يكون هذا التغيير جارياً بالفعل. فقد علمنا الربط بين الخبرة الأمريكية في أفغانستان وفي العراق، الحاجة إلى قوات متخصصة في المنطقة وفي المهارات اللغوية وحقيقة أن عمليات بناء الدولة وتحقيق الاستقرار هي الآن جوانب من المهنة العسكرية لا يستطيع أن يتجاهلها ضابط يتمتع بالمقدرة. إن التوجيه الجديد الذي أصدرته وزارة الدفاع بشأن عمليات الاستقرار في خريف عام ٢٠٠٥ هو خطوة حيوية في جعل مثل هذه الجهود جزءاً من العقيدة (العسكرية) الأمريكية. ويتكيف التدريب العسكري الأمريكي مع عمليات مناهضة المقاومة والحاجة للعمل مع قوات الحلفاء على السواء.

مع ذلك، وسوف يتوقف الكثير على المدى الذي يمكن أن يحققه العسكريون الأمريكيون في تعلم النظر في ما وراء خوض القتال من أجل نتائج استراتيجية كبرى، وأن تصبح فعالة في خلق قوات حليفة وفي رؤية بعد سياسي للنصر على السواء. ومن الإنصاف أن نقول إن كثيراً من الإخفاقات السابقة في التعامل مع عمليات إنماء الصراع وتحقيق الاستقرار، بدأت عند أعلى مستويات صنع السياسة.

مع ذلك فإن العسكريين في بزاتهم الرسمية هم المهنيون وصانعو السياسة يأتون ويذهبون، مع وجود مستويات مختلفة كثيراً في ما بينهم في الخبرة السياسية. وكحد أدنى فإن على الضباط العسكريين مسؤولية التخطيط والنصح بشأن كل عنصر من عناصر النصر، ويتعين أن يكونوا قادرين في ما يتعلق بكل عنصر ضروري من العمليات، وأن يروا «المشاركة» في شروط استراتيجية كبرى. والضابط الذي لا يستطيع أن يرى هذه الضرورة وأن يتصرف بشأنها بكفاءة مهنية تامة لا يصلح للخدمة □